

قانون رقم (٤) لسنة ٢٠٠٨ م

بشأن

تعديل القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٦ م بشأن العاملين على الملاك المحلي بشرطة الشارقة

نحن سلطان بن محمد القاسمي حاكم إمارة الشارقة،

بعد الاطلاع على القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٦ م بشأن العاملين على الملاك المحلي بشرطة الشارقة
والقانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٩ م بشأن إنشاء المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة ولائحته الداخلية وتعديلاته،
والقانون رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠ م بشأن إنشاء أكاديمية العلوم الشرطية بإمارة الشارقة وتعديلاته.
والمرسوم رقم (٦) لسنة ٢٠٠٨ م بشأن زيادة رواتب العسكريين والمدنيين العاملين على الملاك المحلي لشرطة
الشارقة وأكاديمية العلوم الشرطية بإمارة الشارقة،
وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة،
أصدرنا القانون الآتي:

المادة الأولى

يُستبدل بنص المادة (٣٩) من القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٦ المشار إليه النص الآتي:
"تُصرف رواتب منتسبي القوة من المواطنين وفقاً للجدول رقم (١) المرفق بهذا القانون، وفيما يتعلق
بالعلاوات والبدايات بأنواعها المختلفة وتسوية المعاش ومكافأة نهاية الخدمة فيسري في شأنهم ما هو مقرر أو
يقرر لأقرانهم من العاملين على الملاك الاتحادي".

المادة الثانية

يُستبدل بنص المادة (٤٠) من القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٦ المشار إليه النص الآتي:
"تُصرف رواتب منتسبي القوة من غير المواطنين وفقاً للجدول رقم (٢) المرفق بهذا القانون، وفيما يتعلق
بالامتيازات فتُحدد عقود الاستخدام المبرمة معهم والتي يصدر بها قرار من قائد عام شرطة الشارقة".

المادة الثالثة

يتم احتساب مكافأة نهاية الخدمة لمنتسبي القوة من غير المواطنين المعينين قبل سريان هذا القانون على
فترتين على النحو الآتي:

١. احتساب آخر راتب أساسي تم تقاضيه وفق العقود المبرمة اعتباراً من تاريخ التعيين وحتى تاريخ ٢٠٠٧/١٢/٣١ م.
٢. احتساب آخر راتب أساسي يتم تقاضيه وفق التعديلات الحاصلة على الرواتب الواردة في هذا القانون اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٨/٠١/٠١ م وحتى تاريخ إنهاء الخدمة.

المادة الرابعة

تُطبّق أحكام هذا القانون على منتسبي القوة العاملين على الملاك المحلي بشرطة الشارقة وأكاديمية العلوم الشرطية.

المادة الخامسة

يُلغى المرسوم الأميري رقم (٦) لسنة ٢٠٠٨ م بشأن زيادة رواتب العسكريين والمدنيين العاملين على الملاك المحلي بشرطة الشارقة وأكاديمية العلوم الشرطية بإمارة الشارقة.

المادة السادسة

يُعمل بهذا القانون اعتباراً من الأول من يناير من العام ٢٠٠٨ م، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

صدر عنا بتاريخ:

الخميس: ٢٩ ربيع الأول ١٤٢٩ هـ

الموافق: ٠٣ إبريل ٢٠٠٨ م



سلطان بن محمد القاسمي
حاكم إمارة الشارقة

رواتب العاملين المواطنين على الملاك المحلي بشرطة الشارقة		
الجدول رقم (١) المرافق للقانون رقم (٤) لسنة ٢٠٠٨ م		
أولاً: الضباط:		
الرتبة	الراتب الأساسي	الراتب التكميلي
لواء	٤٥,٠٠٠	٨١,٠٠٠
عميد	٣٥,٠٠٠	٧١,٠٠٠
عقيد	٢٥,٠٠٠	٥٩,٠٠٠
مقدم	٢٠,٠٠٠	٥١,٠٠٠
رائد	١٦,٠٠٠	٣٣,٠٠٠
نقيب	١٤,٠٠٠	٢٥,٠٠٠
ملازم أول	١١,٠٠٠	١٨,٠٠٠
ملازم	٩,٠٠٠	١٥,٠٠٠
ثانياً: صف الضباط والأفراد:		
الرتبة	الراتب الأساسي	الراتب التكميلي
مساعد أول	٨,٥٠٠	١٥,٠٠٠
مساعد	٧,٠٠٠	١٤,٠٠٠
رقيب أول	٦,٥٠٠	١٣,٥٠٠
رقيب	٦,٠٠٠	١٢,٥٠٠
عريف	٥,٠٠٠	١١,٠٠٠
شرطي أول	٤,٧٥٠	١٠,٥٠٠
شرطي	٤,٥٠٠	٩,٥٠٠

رواتب العاملين من غير المواطنين على الملاك المحلي بشرطة الشارقة		
الجدول رقم (٢) المرافق للقانون رقم (٤) لسنة ٢٠٠٨ م		
الراتب التكميلي	الراتب الأساسي	الرتبة
٥,٧٠٠	١٢,٠٠٠	رائد
٤,٨٠٠	١٠,٠٠٠	نقيب
٤,٣٠٠	٩,٠٠٠	ملازم أول
٣,٨٠٠	٨,٠٠٠	ملازم
٣,٦٠٠	٧,٥٠٠	مساعد أول
٣,٣٠٠	٧,٠٠٠	مساعد
٣,١٠٠	٦,٥٠٠	رقيب أول
٢,٩٠٠	٦,٠٠٠	رقيب
٢,٤٠٠	٥,٠٠٠	عريف
٢,١٠٠	٤,٥٠٠	شرطي أول
١,٩٠٠	٤,٠٠٠	شرطي